مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: السياسة الروسيّة تجاه منطقة بحر قزوين بعد انتهاء الحرب الباردة
اسم الكاتب: د. لؤي إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/83
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الروسيّة تجاه منطقة بحر قزوين بعد انتهاء الحرب الباردة

د. لؤي إبراهيم*

الملخص

شكلت منطقة بحر قزوين إحدى أهم محددات السياسة الروسية بعد الحرب الباردة، نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم يجعلها تتحكم بطرق إمدادات الطاقة، فضلًا عن غناها الكبير بهذه الثروات الاستراتيجية من نفط وغاز ما يجعلها من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، لا سيما في ظل تنامي الطلب العالمي على الطاقة، ومن ثمّ، من يسيطر ويتحكم بالطاقة يتحكم بالعالم. هذه الاعتبارات دفعت الدول الإقليمية والكبرى إلى محاولة مزاحمة النفوذ الروسي في تلك المنطقة، ولا سيما بعد الضعف الذي أصاب روسيا بعد الحرب الباردة وانشغالها بمشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية، ولكن تعافي القوة الروسية في عهد بوتين، ومحاولته إعادة إحياء المصالح الروسية في مجالها الحيوي السابق، أجج التنافس الدولي للهيمنة على مقدرات هذه المنطقة، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل تركيا. إذ تحاول السياسة الأمريكية منع أي محاولة روسية لاستعادة دورها في العالم، بالإضافة إلى ازدياد التوتر الأمريكي–الروسي حول عدد من الملفات ومنها أوكرانيا وسورية.

* قسم العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

Russian policy towards the Caspian region after the end of the Cold War

Dr. Loui Ebrahim*

ABSTRACT

The Caspian region was one of the most important determinants of Russian policy after the Cold War given its important strategic location, which controls the energy supply routes. In addition, its rich and strategic wealth of oil and gas makes it one of the most strategic areas in the world, especially in view of the growing global demand for energy. Those who control energy control the world. These considerations prompted the regional and major states to try to compete with Russian influence in that region, especially after Russia's weakness in the aftermath of the Cold War and its preoccupation with its internal, political and economic problems. However, the recovery of Russian power under Putin and his attempt to revive Russian interests to its former vital position has caused an increase in the international competition for hegemony over the region's resources, particularly the United States of America and, to a lesser extent, Turkey. US policy is trying to prevent any Russian attempt to regain its role in the world in addition to the increasing US-Russian tension on a number of files, including Ukraine and Syria.

* **International Relation Department- Faculty of Political Science**
Damascus University.

المقدمة

شهد النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة متغيرات كثيرة ألقت بآثارها الكبيرة على تفاعلات النظام الدولي؛ إذ ترك تفكك الاتحاد السوفييتي فراغاً استراتيجياً كبيراً، ولا سيما الجمهوريات المطلة على بحر قزوين، دفع هذا الفراغ والانكفاء الروسي الدول الإقليمية والدولية الكبرى على حد سواء إلى محاولات السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة بما تمثله من أهمية استراتيجية كبرى نتيجة غناها بالثروات والموارد الطبيعية ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، ولكن بعد استلام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا ومحاولته إعادة المكانة الدولية لروسيا بوصفها قوة عظمى، أصبحت السياسة الروسية أكثر نشاطاً وفاعلية لإعادة مد نفوذها إلى ما تعده مجالها الحيوي المهم، والذي كان يوماً ما جزءاً لا يتجزأ من الدولة السوفييتية، هذا التحرك الروسي قابلته الدول الأخرى بمحاولات للحد من النفوذ الروسي في تلك المنطقة، ولا سيما تركيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ ازداد اهتمامهما بهذه المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، في مسعى أمريكي لتنويع مصادر الطاقة ما يسهم في تحقيق أمن الطاقة الأمريكي. في الوقت نفسه ثمة محاولات تركية حثيثة للهيمنة على هذه المنطقة من أجل تأمين عبور أنابيب الطاقة عبرها إلى العالم، بالإضافة إلى الاستثمارات الواعدة في منطقة قزوين، ولا سيما في مجال البنى التحتية.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الفراغ الاستراتيجي الذي حصل في منطقة بحر قزوين بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية وقوى أخرى لملء هذا الفراغ، ما مثل تحدياً كبيراً أمام السياسة الروسية للحفاظ على مصالح الدولة الروسية في هذه المنطقة، ولا سيما بعد مجيء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا، وما شهدته تلك الفترة من تنامي للقوة الروسية وتأثيرها المتزايد في تفاعلات العلاقات الدولية، ولا سيما في

مجالها الحيوي السابق؛ إذ تشكل هذه المنطقة أهمية استراتيجية حيوية ذات إمكانات اقتصادية كبيرة لا سيما في مجال الطاقة، التي شكلت محل تنافس كبير بين عدد من الدول الإقليمية والدولية للسيطرة على هذه المنطقة، ولا سيما بعد ازدياد دور الطاقة وأنابيب نقلها في صياغة الدول لسياساتها الخارجية. وتأتي محاولات الهيمنة الأمريكية في مقدمة محاولات الدول الساعية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الاستحواذ على مصادر هذه المنطقة، سواء لاحتواء المحاولات الروسية لاستعادة نفوذها العالمي، أو لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي وتنويع مصادر إمداداتها، وفي ضوء هذه المشكلة تتبع الأسئلة الآتية:

1-ما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين؟

2-ما أهم المتغيرات التي طرأت على السياسة الروسية تجاه منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة؟

3-ما أهم العوائق التي تواجه السياسة الروسية في منطقة بحر قزوين؟

فرضية البحث:

شكلت منطقة بحر قزوين محور اهتمام السياسة الروسية بعد الحرب الباردة، ولا سيما في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بسبب موقعها الاستراتيجي المهم، الذي جعلها عقدة أنابيب الطاقة العالمية، وغناها بالثروات الطبيعية وموارد الطاقة، بالإضافة إلى ازدياد أطماع الدول الإقليمية والدولية ومزاحمة النفوذ الروسي في تلك المنطقة الحيوية، والتي كانت يوماً ما جزءاً من المجال الحيوي للاتحاد السوفييتي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنّه يتناول السياسة الروسية تجاه منطقة تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم بسبب ما تحتويه هذه المنطقة من موارد الطاقة العالمية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي المهم الذي جعلها عقدة أنابيب الطاقة العالمية، الأمر الذي دفع

بعض الدول الإقليمية والدولية لمحاولات الهيمنة على تلك المنطقة، ولا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد استلام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة وازدياد قوة روسيا وتأثيرها في تفاعلات النظام الدولي، أجج التنافس حول هذه المنطقة، لا سيما مع تركيا التي تريد أن تكون الممر الحصري لإمدادات الطاقة، والولايات المتحدة الأمريكية في سياق تنافسها القديم الجديد مع روسيا، والتي تحاول ب الوسائل كافة منع استعادة روسيا لعناصر قوتها في مجالها الحيوي القديم، بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية الأمريكية في تلك المنطقة.

أهداف البحث:

1–التعرف على الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لمنطقة بحر قزوين.

2–بيان أهم المتغيرات التي مرت فيها السياسة الروسية تجاه منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة.

3–تحليل أبرز المعوقات التي تواجه السياسة الروسية تجاه منطقة قزوين.

منهج البحث:

استخدم الباحث منهج تحليل النظم لتحليل طبيعة العوامل المؤثرة في السياسة الروسية تجاه منطقة بحر قزوين بواسطة التفاعلات الدائرة، والتي تحدث بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي من حيث المدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام؛ إذ تركت المتغيرات السياسية والإيديولوجية الداخلية والخارجية تأثيرها الكبير في السياسة الروسية تجاه منطقة بحر قزوين.

الإطار الزماني والمكاني للبحث:

يتمثل الإطار الزماني في الفترة (1991–2014)؛ إذ دفع انهيار الاتحاد السوفييتي وخروج جمهوريات منطقة بحر قزوين من السيطرة الروسية بعض الدول الإقليمية والدولية إلى زيادة نفوذها الحيوي في تلك المنطقة، وازداد التنافس للهيمنة على تلك المنطقة الاستراتيجية.

أما الإطار المكاني فيشمل دول منطقة قزوين وروسيا، بالإضافة إلى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

تقسيم البحث:

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لمنطقة بحر قزوين.

المطلب الثاني: سياسة روسيا تجاه منطقة بحر قزوين.

المطلب الثالث: معوقات السياسة الروسية في منطقة بحر قزوين.

المطلب الأول: الأهمية الجيو. استراتيجية والاقتصادية لمنطقة بحر قزوين:

أولاً: الملامح الجغرافية لبحر قزوين:

يشكل بحر قزوين أكبر بحيرة حبيسة في العالم، ويقع شمال غرب آسيا، حيث يمتد من جبال القوقاز شرقاً إلى سهوب آسيا الوسطى غرباً[1]، بامتداد يصل إلى 1300 كلم من الشّمال إلى الجّنوب و300 كلم من الغرب إلى الشّرق، وبمساحة تصل إلى نحو 400000 كيلو متر مربع.[2] وبذلك يشكل حاجزاً مائياً يفصل بين دول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي بعد تفككه (كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمانستان،

[1]– نوفل لعمارة: إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، العدد 6، حزيران 2017، ص178

[2]– أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، العدد 89، تموز 2014، ص49

طاجكستان)، وشمال القوقاز بما فيه (أذربيجان، روسيا، أرمينيا، وجورجيا)، فضلاً عن تشكيله معبراً مائياً يصل بين هذه الدول الحديثة الواقعة على ضفتيه الشرقية والغربية[1].

إن المشكلة الأساسية في بحر قزوين أنه بحر مغلق؛ إذ يفتقد بحر قزوين لممر مائي طبيعي متصل بالبحار المفتوحة، لكنه يتصل بها عن طريق قناتي (فولغا– دن) و(فولغا– البلطيق) الاصطناعيتين. ويعُد إنشاء هاتين القناتين من أبرز الإجراءات التي اتخذها الاتحاد السوفييتي، والتي أصبح بالإمكان عبرهما الملاحة من بحر قزوين إلى بحر البلطيق عبر قناة (فولغا – البلطيق)، ومن بحر قزوين إلى البحر الأسود عبر قناة (فولغا – دن)[2].

حتى مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، كانت تطل على بحر قزوين مباشرة دولتان فقط هما: الاتحاد السوفييتي من الشمال والشرق والغرب، وإيران من الجنوب. أما في الوقت الحاضر، ومنذ تفكك الاتحاد السوفييتي، فقد ازداد عدد الدول المستقلة المطلة على البحر مباشرة بسبب خروج الجمهوريات السوفييتية الآسيوية من الاتحاد المنهار لتشكل دولاً ذات سيادة تامة، وبذلك أصبح بحر قزوين محاطاً بخمس جمهوريات، وهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة الجنوب، وكل من تركمانستان وكازاخستان من الشرق، وروسيا الاتحادية وأذربيجان من الشمال والغرب[3]. وتبلغ السواحل القزوينية 6203 كيلومتر، وتعد شواطئ كازاخستان الأطول 1900 كيلومتر، ويبلغ طول شواطئ إيران 644 كيلومتر، وتبلغ في

[1]– سليم حداد: منطقة بحر قزوين وأهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2003، ص13.

[2]– بحر قزوين، الأمن والنفط والسياسة (ملف خاص)، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 25، آب 2002، ص56.

[3]– حارث قحطان ومثنى مرعي: أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية–الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، العدد 19، 2014، ص275

جمهوريتي روسيا وتركمانستان 3019 كيلومتر، أما الشاطئ الأذريّ فهو الأقصر 640 كيلومتر.[1]

ثانياً: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة بحر قزوين:

ترتبط الأهمية الجيبولتيكية لمنطقة بحر قزوين مع منطقتين جيبولتيكيتين؛ إذ إن هذه المناطق تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في تشكيل الهوية الجيبولتيكية لمنطقة بحر قزوين، فمن ناحية فإن هذه المنطقة مجاورة لآسيا الوسطى (طاجكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمانستان، كازاخستان) وجنوب القوقاز (جورجيا وأذربيجان وأرمينيا)[2]. ومن ثمّ لا يمكن فصل الأهمية الجيبولتيكية لبحر قزوين عن الأهمية الجيبولتيكية لهذه المناطق، والمتمثلة بآسيا الوسطى والقوقاز.

ومن جهة أخرى، يكتسب الموقع الجغرافي لمنطقة بحر قزوين أهميته من أنّه ينتمي إلى منطقة مهمة وصفها الجغرافي البريطاني "هالفورد ماكيندر" بأنها "أرض القلب"، ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم، فالمنطقة هي ملتقى خطوط تماس جغرافية واستراتيجية كثيرة، وتعد ملتقًى لثقافات وحضارات متباينة، كما منح هذا الموقع المنطقة ميزة أن تكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن القطاع الأوروآسيوي من روسيا"[3].

جذبت منطقة بحر قزوين أنظار العديد من الباحثين والمهتمين الذين رأوا بأنّ المنطقة أصبحت تُشكّل منطقة فراغ جيوستراتيجي، وتمثل تحدّياً مهمّاً في ضوء موقعها الجغرافي المهم الذي يقع ضمن دائرة التأثير الجيوبولتيكي لثلاث قوى رئيسة في المنطقة، وهي روسيا

[1]–بحر قزوين، الأمن والنفط والسياسة (ملف خاص)، مرجع سابق، ص55.

[2]–عبد الناصر سرور: الصراع الاستراتيجي الأمريكي– الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991–2007، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد11، العدد1، 2009، ص50

[3]–حارث قحطان ومثنى مرعي: أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية– الإيرانية، مرجع سابق، ص275

وتركيا وإيران[1]، كما تجدر الإشارة إلى أن (بريجنسكي) كان قد أصدر في عام 1998 مؤلفه الشهير "رقعة الشطرنج العظمى"، وفيه قام بإعادة بلورة الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأوراسيا بما يتفق مع المعطيات الجديدة التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفييتي، فقال: "إنه على الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أرادت أن تعوق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات الأوراسيا، أن تعمل بكل قوة على حرمان روسيا من ثلاث دول ركائز هي أوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان"[2]. ومن ثمّ، دعا "بريجنسكي" الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوجود في العمق البري لآسيا الوسطى وتحديداً في جمهورية أوزبكستان.

من هنا فإنّ تأثيرات دول منطقة بحر قزوين لا تقتصر على الإطار القانوني البحت، لأن ظهورها دفعة واحدة ألقى بتداعياته على التّوازنات الإقليميّة؛ لأنّها على تماس مباشر مع مجموعة من الدول الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فهذه الدول تجاور روسيا والصين، بالإضافة إلى غرب آسيا وجنوبه، ومن ثمّ كان هناك إعادة هيكلة جيوسياسية للمنطقة التي كانت تاريخياً جزءاً من الفضاء السوفييتي[3]. ومن ثم فإن هذه المنطقة مفتاح مهم وموطئ قدم استراتيجي لعدد من القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن عدداً من الدول المتاخمة للمنطقة تمثل خصوماً أو منافسين للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمّ يتعين، وفقاً للاستراتيجية الأمريكية القضاء عليها، أو على الأقل إضعافها حتى لا تمثل تحدّياً للهيمنة والسياسة الأمريكية، وفي مقدمتها إيران والصين وروسيا

[1]– دياري صالح مجيد: التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2010، ص 17.
[2]– خالد عبد العظيم: الصراع على النفوذ في أوراسيا، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 161، حزيران 2005، ص261.
[3]– أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مرجع سابق، ص49.

ذاتها، ومن ثم فإن تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية يمثل عاملاً مهماً في تقويض نفوذ تلك الدول المناوئة ومحاولة اختراقها جغرافياً وسياسياً من وجهة النظر الأمريكية.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية لبحر قزوين:

تتمتّع منطقة بحر قزوين بأهميّة اقتصاديّة لاتقل عن أهميّتها الجيوبولتيكيّة، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، جذبت منطقة بحر قزوين أنظار الشركات العالمية للمرة الأولى، وتصاعد الاهتمام بها تصاعدًا كبيرًا؛ إذ شهدت هذه الفترة بروز المنطقة بوصفها أكبر منطقة جديدة في العالم للاستثمار في مجالات ما قبل إنتاج النفط التي تشمل الكشف والتنقيب والاستخراج. وقد ازدادت حدّة هذا التنافس بعدما أكدت الدراسات أن منطقة بحر قزوين عبارة عن خزان جوفي غني بالنفط والغاز الطبيعي، يبدأ من أذربيجان ويمتد حتى تركمانستان وكازاخستان[1].

تعد منطقة بحر قزوين تاريخياً منطقة منتجة للنفط والغاز الطبيعي، وهناك إجماع متزايد بأن احتياطيات الطاقة الكامنة في المنطقة أكبر من الإنتاج الحالي، فاحتياطيات النفط المؤكدة في بحر قزوين تتراوح بين 17–18 مليار برميل[2]، أما احتياطات النفط الكامنة في منطقة بحر قزوين تتراوح ما بين 15 إلى 40 مليار برميل أي ما يتراوح بين 1.5% إلى 4% من الاحتياطي العالمي[3]. في حين تصل احتياطيات الغاز الطبيعي إلى 4.7 تريليون متر مكعب أو تقريباً 3% من الإجمالي العالمي، أما من ناحية الإنتاج، فقد قدرت وكالة الطاقة الأمريكية إنتاج بحر قزوين في عام 2012 بـ 2.6 مليون برميل يومياً، والتي شكلت

[1]– فاضل الجلبي: نفط الخليج ونفط بحر قزوين، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2001، ص 209.
[2]– شيماء عامر: التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين "السياسات الروسية والإيرانية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد1، العدد 4، أيلول 2017، ص414
[3]– أحمد محمد طاهر حسن: أثر الطبيعة القانونية لبحر قزوين على استغلال ثرواته في إطار منظمة دول بحر قزوين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص52.

نحو 3.4% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتعد الحقول الكازاخية المساهم الرئيسي في الإنتاج. في حين قدر إنتاج الغاز الطبيعي بـ 2.8 تريليون قدم مكعب في عام 2012، وتعد أذربيجان لاعباً إقليمياً مهماً فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي في بحر قزوين[1].

من ثمّ، فإن الأهمية الاقتصادية لمنطقة بحر قزوين ترتبط من جهة بالاحتياطات النفطية والغازية التي اكتشفت في المنطقة، وتلك التي من المتوقع اكتشافها مستقبلاً، كما ترتبط من جهة أخرى بالكميات المنتجة من النفط والغاز، وبالكميات الكبيرة المخصصة للتصدير إلى الأسواق الخارجية، وما يرتبط بذلك من خطوط الأنابيب التي ستنقل النفط والغاز إلى الأسواق المستهلكة، والتي تضيف على الأهمية الاقتصادية للمنطقة أهمية سياسية وأمنية.

المطلب الثاني: سياسة روسيا تجاه منطقة بحر قزوين:

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي فقدت روسيا هيمنتها التاريخية على بحر قزوين، وذلك بعد أن أصبحت دول هذه المنطقة– التي كانت حتى الأمس القريب جزءاً من الاتحاد السوفييتي–جزءاً من النظام الإقليمي لبحر قزوين، وبذلك فإن التنافس على هذه المنطقة تجاوز موضوع مصادر الطاقة ليصل إلى طرح مسألة التوازن السياسي، من هنا كانت السياسة الروسية في تعاملها مع الواقع المستجد تتغير لتتكيف مع النفوذ المتنامي للقوى الإقليمية والدولية، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ونتيجة لذلك، يمكن تقسيم السياسة الروسية المتعلقة بمنطقة بحر قزوين إلى فترتين: في الفترة الأولى، خلال عهد "يلتسن"، أهملت روسيا منطقة بحر قزوين لصالح التوجه نحو الغرب، وبعد ذلك سعت موسكو للسيطرة على خطوط وأنابيب الطاقة في هذه المنطقة؛ إذ استخدمت روسيا، على نطاق

[1]– شيماء عامر: التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين "السياسات الروسية والإيرانية"، مرجع سابق، ص414

[2]- Gregory Hall & Tiara Grant, Russia- China, and the Energy-Security Politics of the Caspian Sea Region after the Cold War, Mediterranean Quarterly, Vol 20, No 2, 2009, pp 135-137.

واسع، الطاقة كأداة للسياسة العامة لإجبار هذه الجمهوريات على اعتماد مقاربة مؤيدة لها. أما المرحلة الثانية التي تمثلت بوصول بوتين إلى السلطة عام 2000، فقد أشارت إلى تغيير في تصور موسكو لمصالحها في المنطقة، واتبعت سياسة حازمة وأكثر واقعية تجاه هذه المنطقة[1].

أولاً: في عهد بوريس يلتسن (1991-1999):

مرت الدبلوماسية الروسية خلال فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتس تجاه دول الجوار القريب، بما فيها منطقة بحر قزوين، بمرحلتين:

المرحلة الأولى والممتدة بين عامي 1991- 1994، أهملت الدبلوماسية الروسية جميع الجمهوريات التي كانت منضوية تحت الاتحاد السوفييتي وكان جل اهتمامها منصباً نحو فكرة إقامة شراكة إستراتيجية مع الغرب، وذلك تحت تأثير الاتجاه الذي عرف "بالغربنة" وتبناه رئيس الوزراء الروسي الأسبق "فيكتور تشيرنو مردين"، ومعه مجموعة من مسؤولي الصناعة النفطية في البلاد، الذين أكدوا ضرورة البحث عن السبل التي تتيح للبلاد التحالف مع الشركات النفطية المتعددة الجنسيات بتشجيع أعضائها على المشاركة في تطوير الاحتياطات النفطية في بحر قزوين، وكذلك في مجال خطوط الأنابيب[2].

ويميل دعاة هذا التوجه إلى محاولة التقليل من أهمية المناطق المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، ومنها منطقة بحر قزوين، الأمر الذي سمح بدخول العديد من الفاعلين الإقليميين والدوليين إلى مناطق النفوذ الروسي القديم وإلى "فنائه الخلفي"، وهو ما هدد الأمن والمصالح الروسية، ودفعها إلى إعادة ترتيب حساباتها تجاه المنطقة، وهذا ما حصل بالفعل في بداية

[1]- Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, Dokuz Eylül niversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Cilt 5, Sayi:2, 2003, p4.

[2]-بشار نرش: سياسات القوى الدولية والإقليمية في حوض بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2014، ص59.

المرحلة الثانية عام 1994، والتي عرفت بالتوجه الأوراسي، الذي تبناه وزير الخارجية آنذاك "يفغيني بريماكوف"[1]؛ إذ وجهت وزارة الخارجية الروسية في 5 تشرين الأول عام 1994 رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، رداً على توقيع أذربيجان للعقود مع شركات النفط العالمية للاستثمار في منطقة بحر قزوين، قالت فيها: "أن قزوين هو حوض مائي مغلق لا تحكمه مبادئ قانون البحار، وأن ادعاءات الدول المشاطئة للبحر لا يمكن اعتبارها قانونية، وبأن روسيا تحتفظ لنفسها باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه"[2]. إضافة إلى ذلك، فقد نجح "بريماكوف" بإقناع الرئيس "يلتسن" 1994 بتوقيع توصية أو بند سري برقم (396) تحت عنوان "حماية المصالح الروسية في بحر قزوين"، أكد فيها ضرورة إدامة روسيا لنفوذها في هذه المنطقة، وأتبعها بمرسوم آخر في 14 أيلول 1995 تحت عنوان "السياسة الإستراتيجية لروسيا الاتحادية إزاء الدول المستقلة"، تضمن خطة شاملة للعمل من أجل إعادة السيطرة الروسية باستخدام الوسائل كافة؛ الدبلوماسية، العسكرية، الاقتصادية، والإثنية لتحقيق ذلك الهدف[3].

وفيما يتعلق بالوضع القانوني لمنطقة بحر قزوين، فقد كان بحر قزوين أقرب إلى أن يكون بحيرة داخلية قبل تفكك الاتحاد السوفييتي؛ إذ وقّعت كل من روسيا وإيران معاهدات ثنائية في عامي 1921 و1940 اعتبر بموجبها البحر بحيرة من منظور القانون الدولي. وبموجب هذه الاتفاقيات، يجب استغلال بحر قزوين استغلالاً مشتركاً من قبل جميع الدول المطلة على البحر[4]. واستمر الأمر كذلك حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991؛ إذ تغيرت حقائق الجغرافية السياسية للمنطقة بارتفاع عدد الدول المطلة على هذا البحر من

[1]– المرجع السابق، ص59–60.
[2] – أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مرجع سابق، ص77
[3]– دياري صالح مجيد: التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مرجع سابق، ص 63.
[4]- Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, op. cit, p8.

دولتين إلى خمس دول؛ إذ انضمت كل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، لتشارك كلاً من إيران وروسيا في سواحل بحر قزوين، وهو ما نجم عنه مشكلات ونزاعات بين الدول الخمس كان أساسها الخلاف حول الوضع القانوني الذي ستترتب عليه الحقوق والواجبات الخاصة بكل دولة. وهكذا أصبح موضوع عدم تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين إحدى العقبات الرئيسة أمام تنمية طاقته النفطية، في ظل مجموعة من السياسات المتناقضة والمتنافسة، مما استوجب وضع نظام قانوني جديد لبحر قزوين يحظى بموافقة الدول الخمس المطلة عليه. وعلى الرغم من اتفاق الدول الخمس على ضرورة التفاوض فيما بينها من أجل الاتفاق على تزويد البحر بنظام قانوني جديد يحظى بموافقة الدول الخمس وقبولها، إلا أن وجهات نظرها حول هذا النظام لم تتفق، لذلك لم تتوصل إلى التفاهم لا حول هذا النظام الجديد، ولا حول تحديد حدودها البحرية، مما أعاق وأبطأ استثمار الرصيف القاري لبحر قزوين.

ركزت الرؤيا الروسية في البداية في مقاربتها للوضع القانوني لبحر قزوين على مبدأ «التعاون الإقليمي» بين الدول المشاطئة لبحر قزوين، وأن من الصعب تحديد ماهية حوض بحر قزوين، وبالتالي اقترحت روسيا تأجيل هذه المسألة إلى وقت لاحق إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية في آب 2018 ووقّعت في مدينة أكتاو في كازاخستان، واستقر الرأي على أن قزوين بحر وليست بحيرة، وعليه فإن كل دولة مطلة ستستفيد فقط من الثروات التي تقع داخل نصيبها من المياه الاقتصادية، كما اقترحت إنشاء منظمة تتعامل مع مشكلات بحر

قزوين، ولقيت وجهة النظر الروسية تأييداً إيرانياً لكنها وجدت معارضة من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان[1].

ثم نادت روسيا بعد ذلك بضرورة التعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين، وأكدت ضرورة احترام الحقوق المشتركة في الملاحة البحرية، ووجود إدارة مشتركة للصيد وحماية البيئة، واستمرت في معارضتها لأي نوع من أنواع التقسيم حتى عام 1996، ففي هذا العام بدأت المقاربة الروسية للوضع القانوني لبحر قزوين تتبدل تدريجياً، وهذا التحول ظهر عبر الاقتراح الروسي الذي تضمن تقسيم قطاعي محدود للبحر[2]، وقضى بحصول كل دولة على حقوق سيادية من الموارد الطبيعية لمسافة 45 ميلاً من شواطئها، أما فيما هو أبعد من هذه المسافة، فتكون المناطق ملكية مشتركة قابلة للتفاوض بين الأطراف المعنية. وعلى الرغم من موافقة أربع دول مطلة على بحر قزوين، باستثناء أذربيجان، على هذا الاقتراح، إلا أنه لم يوضع أبداً موضع التنفيذ[3].

أدركت روسيا بعدها أنه لابد من تطوير مواقفها، لأنها خشيت من أن دخول الشركات الغربية سوف يحد من تفوقها في المنطقة، من هنا فضل الروس الدخول في مفاوضات مع شركائهم في حوض قزوين بهدف الحفاظ على أكبر قدر ممكن من مصالحهم، عوضاً عن فرض أمر واقع عليهم لا يتوافق ومصالحهم، وهو ما تجلى في نيسان عام 1998؛ إذ نصت المقاربة الروسية الجديدة على تقسيم أعماق حوض قزوين إلى أجزاء وطنية استناداً إلى مبدأ خط الوسط المعدل؛ إذ تقسم أعماق بحر قزوين على أساس أنه كلما زاد طول سواحل الدولة

[1]-Rustam Mamedov: International Legal Status of the Caspian Sea: Issues of Theory and Practice, The Turkish Yearbook of International Relations, vol. XXXII, Ankara, 2002 p 218-p219.

[2]- Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, op. cit, p9.

[3]–شيماء عامر: التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين "السياسات الروسية والإيرانية"، مرجع سابق، ص425

المشاطئة زادت المساحة التي تحصل عليها من البحر، على أن يبقى السطح للاستخدام المشترك. وأدت هذه المقاربة الجديدة في 6 تموز 1998 إلى توقيع اتفاقية بين روسيا وكازاخستان لتقسيم أعماق الجزء الشمالي من بحر قزوين وباطنه، وتوقيع اتفاقية مشابهة لها مع أذربيجان في عام 2001[1]. على الرغم من جهود موسكو، إلا أن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول الوضع القانوني لبحر قزوين، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الساحلية؛ إذ اتفق على التقسيم القطاعي لبحر قزوين من قبل جميع الدول المطلة على البحر باستثناء إيران قبل نهاية الألفية[2].

إن منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى بشكل عام ذات أهمية كبيرة لروسيا، فمن جهة هي حيوية للأمن الروسي؛ إذ تعدّ السياسة الروسية أن الدفاع عن أمن هذه المناطق هو خط الدفاع الأول عن روسيا، ومن جهة أخرى تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في هذه الدول للعمل على خلق المناخات المناسبة للتوسع اقتصادياً فيها. لهذه الأسباب، وبالإضافة إلى المعطيات التاريخية، فإن روسيا تعتبر أن لديها مسؤوليات كبيرة لتعزيز الأمن في هذه المنطقة. ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، بالإضافة إلى السياسة القريبة من الغرب التي انتهجها الرئيس الأسبق "بوريس يلتسن"، لم يكن لموسكو سياسة واضحة تجاه بحر قزوين. ولكن التدخل الغربي في البلقان، والحرب في الشيشان، إضافة إلى توقيع اتفاقية خط أنابيب "باكو–جيهان" والذي اعتبر هزيمة كبيرة لموسكو في إطار سعيها للمحافظة على سيطرتها على خطوط نقل الطاقة من المنطقة، كل ذلك جعل روسيا تشعر بأنها محاصرة، ما أدى إلى بروز تحولات في السياسة الخارجية الروسية[3].

[1]– أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مرجع سابق، ص80

[2]- Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, op. cit, p11.

[3]– أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مرجع سابق، ص55

ثانياً: في عهد "فلاديمير بوتين" (2000–2008):

مع وصول "فلاديمير بوتين" إلى سدة الرئاسة في روسيا عام 2000، حدثت مراجعة للسياسة الروسية تجاه منطقة بحر قزوين، وذلك نتيجة عدد من العوامل، فقد أدركت روسيا أنها خسرت في لعبة الطاقة في بحر قزوين عندما ازدادت العلاقات بين حلف شمال الأطلسي تحت قيادة الولايات المتحدة وبلدان بحر قزوين، وهو ما تمثل بانضمام جمهورية التشيك وبولندا والمجر إلى حلف الناتو، إضافة إلى توقيع اتفاقية خط أنابيب "باكو–جيهان"[1]. وقد عبر "بوتين" عن التوجه الروسي الجديد باتجاه منطقة بحر قزوين في كلمة ألقاها في اجتماع مجلس الأمن الروسي الذي عقد في نيسان عام 2000 لمناقشة الوضع في بحر قزوين قال فيها: "إن علينا الفهم أن اهتمام شركائنا في الدول الأخرى (تركيا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) في بحر قزوين ليس مصادفة، وهذا لأننا غير فاعلين، إننا يجب ألا نحول منطقة بحر قزوين إلى منطقة أخرى من مناطق الصراع، إنها منطقة للتنافس، وعلينا أن نكون منافسين"[2]. ونتيجة لهذا الاجتماع، أنشئت وظيفة جديدة هي المبعوث الرئاسي الخاص لشؤون بحر قزوين، وعيّن "فيكتور كاليوجني" في المنصب، وذلك بهدف تعزيز وجود روسيا في بحر قزوين[3]. كما أصدر بوتين في العام 2000 وثيقة حملت عنوان "الاتجاهات الرئيسة في علاقات روسيا مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة"، والتي ركزت على ضرورة التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة بإنشاء منطقة تجارة حرة، والاستغلال المشترك للمصادر الطبيعية في بحر قزوين، واعتبر الرئيس

[1] - Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, op. cit, p12- 13.

[2]- Ibid, p13.

[3]–بشار نرش: سياسات القوى الدولية والإقليمية في حوض بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مرجع سابق، ص61.

"فلاديمير بوتين" أن منطقة بحر قزوين ومواردها النفطية تعد خطاً أحمراً لا يسمح للغرب بتجاوزه، وأنها منطقة المصير لدور روسيا المستقبلي[1]. وبذلك بدأت روسيا في فترة رئاسة "فلاديمير بوتين" الأولى (2000–2004)، بانتهاج سياسة ركزت على تعظيم المصالح المشتركة مع دول بحر قزوين، إلى جانب حماية المصالح والأهداف الروسية من الأطماع الخارجية.

لعبت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 دوراً محورياً في تغيير التوجهات والمسارات الجيوبوليتيكية والإستراتيجية لروسيا في هذه المنطقة، نتيجة توغل الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق تعد تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري بذريعة محاربة الإرهاب. مما أثار المخاوف الروسية على مصالحها في المنطقة، لا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية ما انفكت تحاول كسر الاحتكار الروسي لنقل الطاقة، وهو ما ترافق مع تعزيزات عسكرية أميركية في أوزبكستان وقرغيزستان. نتيجة هذه المعطيات أصبحت قضية قزوين من القضايا الأساسية في السياسة الخارجية الروسية التي تؤكد ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي بين دول بحر قزوين، وعملت الإستراتيجية الروسية في بحر قزوين على تحقيق هدفين أساسيين: الأول السيطرة على عمليات التنقيب، وتطوير مصادر الطاقة في هذا البحر ونقلها، والثاني العمل على الحفاظ على موقعها بوصفها الدولة الأكثر تأثيراً في المنطقة[2].

فيما يتعلق بالوضع القانوني لبحر قزوين، استمر بوتين في المقاربة الروسية القائمة على التقسيم القطاعي لقاع البحر وليس المياه السطحية، ووقع في كانون الثاني عام 2001 اتفاقية مع أذربيجان لتقسيم البحر إلى قطاعات وطنية على غرار الاتفاقية الموقعة مع

[1]– دياري صالح مجيد: التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مرجع سابق، ص 185.
[2]– أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مرجع سابق، ص56

كازاخستان عام 1998[1]. كما سعى بوتين، أيضاً، إلى معارضة العديد من المقترحات الأمريكية بشأن إقامة خطوط أنابيب عبر بحر قزوين. إضافة إلى ذلك، فقد اقترح "بوتين" إنشاء مركز للتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي لبحر قزوين، لتسهيل الاستغلال المشترك لموارد الطاقة البحرية، والتطوير المشترك للحقول المتنازع عليها. ولكن لم توافق أي دولة من دول بحر قزوين على هذا المقترح الروسي[2].

وبعد فشل قمة قزوين الثانية في نيسان عام 2002 تحرك بوتين لتأكيد الهيمنة الروسية على قزوين بعدة إجراءات، تمثلت بالآتي[3]:

1. التوقيع على اتفاقية مع كازاخستان في أيار 2002 للتطوير المشترك لحقول النفط التي تقع في المناطق المتنازع عليها بينهما في البحر.
2. إجراء مناورات بحرية في آب 2002، شاركت فيها كل من كازاخستان وأذربيجان.
3. التوقيع على اتفاقية في أيلول عام 2002 مع أذربيجان لتقسيم قاع البحر بين الدولتين، مع اعتبار سطح الماء مشتركاً.
4. التوقيع على اتفاقية في أيار 2003 مع كل من أذربيجان وكازاخستان لتحديد حصص كل دولة؛ إذ حددت الحصص الروسية والأذريّة من بحر قزوين بـ 19% لكل منهما، و29% لكازاخستان.

في أثناء الولاية الرئاسية الثانية لـ"فلاديمير بوتين" بين عامي 2004– 2008، زاد الكرملين من عملية إدخال كل من النفط والغاز تحت سيطرة الشركتين القوميتين الروسيتين (غازبروم وروزنفت)، اللتين أصبحتا من كبرى الشركات العالمية وأكثرها قيمة، هذا إلى

[1]– شيماء عامر: التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين "السياسات الروسية والإيرانية"، مرجع سابق، ص425– 426.

[2] - Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, op. cit, p14.

[3]– شيماء عامر: التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين "السياسات الروسية والإيرانية"، مرجع سابق، ص426

جانب تشجيع الشركات النفطية الروسية على إتباع سياسة الحكومة، واستخدامها كأدوات اقتصادية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها روسيا الاتحادية في منطقة بحر قزوين، لاسيما أن هذا الاتجاه قد تعزز بتفعيل عملية اندماج الشركات النفطية الروسية لتحقق بواسطتها الحكومة الروسية نفوذاً أكبر في تلك الشركات، كما تعاطى فلاديمير بوتين في هذه المرحلة مع شعار "ما هو جيد لغاز بروم في الحقيقة جيد لروسيا"؛ إذ تعد شركة غاز بروم شركة الغاز الوطنية الروسية التي تتحكم في إنتاج الغاز الطبيعي وتوزيعه وتحديد أسعاره، وهي أكبر منتج وموزع للغاز الطبيعي في العالم، لا سيما مع إبرام العديد من الاتفاقيات المهمة مع دول المنطقة، كاتفاقية الطاقة المعروفة باسم اتفاقية "تركمانباشي"، مع كل من تركمانستان وكازاخستان الموقعة في 12 أيار 2007، والتي بمقتضاها ينقل إنتاج الطاقة من تركمانستان وكازاخستان عن طريق الأراضي الروسية، كما تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانستان حتى عام 2028. كما اعتمد الرئيس فلاديمير بوتين على صادرات بلاده من الطاقة لتوثيق روابط بلاده مع مستهلكيها من الأجانب، مثل ألمانيا واليابان، وبذل قصارى جهده لعرقلة أية طرق بديلة لنقل النفط والغاز التي تحاول تفادي المرور عبر الأراضي الروسية[1].

ثالثاً: في عهد "ديمتري ميدفيديف" (2008-2012):

مع استلام "ديمتري ميدفيديف" للرئاسة عام 2008، سار في الاتجاه ذاته الذي سار عليه سلفه "فلاديمير بوتين"، والمتمثل تعزيز العلاقات مع دول بحر قزوين في مواجهة المخططات الأمريكية في المنطقة، وتجلى ذلك في زيارة كازاخستان في 22 أيار 2008، وأتبعها بالعديد من الزيارات واللقاءات مع رؤساء دول المنطقة ومسؤوليها خلال فترة رئاسته

[1]- بشار نرش: سياسات القوى الإقليمية والدولية في حوض بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مرجع سابق، ص62- 63.

التي استمرت حتى عام 2012، والتي وقع خلالها العديد من الاتفاقيات، وكان من أهمها اتفاقية في 10 أيار 2010 بين شركة غاز "بروم" الروسية وشركة "النفط الوطنية" الأذربيجانية، تقوم بموجبها الشركة الروسية بشراء 500 مليون متر مكعب من الغاز من حقل "شاه دينيز"[1].

أمام هذا الواقع لا تبدو روسيا مستعدة للتنازل في هذه المسألة، وبحسب الكاتب "مارشال غولدمان" الذي يقول: "إن موسكو تخوض «مباراة شطرنج عظمى» تسعى خلالها للتصدي لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية بناء خطوط أنابيب تتجاوز موسكو"[2]. من هنا كان الإصرار الروسي دائمًا على العمل على بقاء الأراضي الروسية الممر الأساسي وشبه الوحيد لمصادر الطاقة القادمة من آسيا الوسطى وقزوين.

وبالمحصلة، يرى الباحث أن انهيار الاتحاد السوفييتي خلق واقعاً غاية في الأهمية والتعقيد للقوى الإقليمية في منطقة بحر قزوين، والتي شملت إلى جانب دول بحر قزوين الثلاث (أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان) كُلاً من إيران وروسيا. وأن استراتيجية روسيا تجاه منطقة بحر قزوين تكونت من شقين، تمثل الشق الأول بتعزيز موقع روسيا الاقتصادي في المنطقة، في حين تمثل الشق الثاني بالحفاظ على الوجود السياسي والعسكري القوي بهدف تأمين الاستقرار السياسي وإدامة السيطرة على أنابيب نقل النفط والغاز، التي يُشكل السيطرة عليها هدفاً سياسياً أكثر منه اقتصادياً. وعليه، شهدت السياسة الروسية في منطقة بحر قزوين فيما بعد فترة الرئيس "يلتسن"، عودة الطاقة إلى دائرة التركيز والاهتمام الروسي، والتي شكلت أحد أهم الأوراق الروسية التي وظفتها وما تزال توظفها في علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط والغاز في المنطقة، مثل كازاخستان وتركمانستان، اللتان تحتاجان إلى

[1]– المرجع السابق، ص63.
[2]– أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مرجع سابق، ص58.

الأراضي الروسية لعبور أنابيب التصدير. إذ لجأت روسيا الاتحادية في سياستها تجاه الدول الثلاث المتشاطئة المستقلة في منطقة بحر قزوين إلى اعتماد مبدأ يقضي بحصول روسيا على أفضلية في المجالات السياسية–العسكرية، وفي مجال الطاقة، مقابل حصول هذه الدول على تخفيضات ضريبية وقروض وتسهيلات في شؤون الهجرة، من قبل روسيا.

المطلب الثالث: معوقات السياسة الروسية في منطقة بحر قزوين:

أولاً: التنافس الأمريكي الروسي في محيط بحر قزوين:

تعد منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين من المناطق ذات الأهمية الكبيرة من نواحٍ عدة، فمن الناحية الجغرافية تعد آسيا الوسطى فضاءً استراتيجياً بالنسبة لروسيا الاتحادية، وصلة الوصل بينها وبين الشرق الأقصى في الصين والهند وباكستان وغيرها، ولذلك فهي مهمة أيضًا للولايات المتحدة الأمريكية لقطع هذا التواصل ضمن استراتيجيات التطويق الأمريكية منذ صراعها مع الاتحاد السوفييتي السابق. ومن الناحية الاقتصادية تمتلك المنطقة احتياطيات كبيرة من النفط والغاز ولا سيما في محيط بحر قزوين، ولذلك تعد المنطقة مهمةً لروسيا الاتحادية التي تبني نهضتها على قطاعات الغاز والنفط وتصديره للدول الأوروبية، ويشكل حوض قزوين إما خزّاناً إضافياً لإحكام سيطرتها على حركة الغاز في آسية وأوروبا، وإما خزَّاناً منافساً يفقدها السيطرة وينافسها في الأسواق الأوروبية القريبة، وللسبب نفسه تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة لحاجتها الخاصة لمصادر الطاقة التي تؤدي إلى تحجيم الدور الروسي في السوق الأوروبية.

1. المصالح الروسية في منطقة بحر قزوين:

إن موقع روسيا على حافة أوروبا وآسيا واتصالها بالبحار يزودها بمكانة استراتيجية مهمة، فهي تمثل أهم منفذ لتصدير البترول والغاز الطبيعي من منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الأسواق العالمية، حيث يمر الطريق الرئيس لشحن بترول وغاز بحر قزوين عبر

الحدود الروسية[1]. وتنطلق روسيا في مقاربتها الجغرافية للعلاقة مع دول منطقة بحر قزوين، من كون البحر مغلق والدول الثلاث المتشاطئة الأخرى (ما عدا إيران) هي دول حبيسة، ويمكن القول إنها حبيسة حبساً مزدوجاً لأن جيرانها لا يطلون على بحار مفتوحة أو محيطات ما عدا جيران أذربيجان. ومن ثمّ فهذه الدول تحتاج للتغلب على هذا الوضع الجغرافي الحبيس إلى موافقة روسيا على استخدام قناة "الفولغا دون" الخاضعة للسيادة الروسية[2]، الأمر الذي يعطي روسيا موقعاً قيادياً متحكماً يجعل من جميع الدول المتشاطئة الأخرى الساعية إلى تصدير نفطها، ولا سيما باتجاه الغرب، بحاجة إلى التنسيق والتعاون مع روسيا لاستخدام أراضيها لتمرير أنابيب النفط عبرها إلى موانئ التصدير.

إضافة إلى ذلك، تشكل الدوافع الأمنية في السياسة الخارجية الروسية، جزءاً مهماً من الاستراتيجية الروسية إزاء القضايا المختلفة في منطقتي آسيا الوسطى وقزوين؛ إذ تم التأكيد على الأهمية التي تحظى بها منطقة قزوين بوصفها النقطة الأساسية في اللعبة الجيوبولتيكية الجديدة هناك، والتأكيد على ضرورة أن تمسك روسيا هذا الجزء كي لا تخسر لعبة التنافس على السيطرة على مجمل القوقاز وبحر قزوين، وكذلك على آسيا الوسطى.

من جهة ثالثة، تشكل الدوافع الاقتصادية جزءاً مهماً من السياسة الروسية في منطقة بحر قزوين، والتي لاتقل أهمية عن الدوافع الأمنية؛ إذ تنظر روسيا الاتحادية إلى منطقة قزوين بوصفها منطقة اقتصادية مهمة يمكن الاعتماد عليها لتدعيم مكانتها الاقتصادية في المنطقة والعالم، ومساعدتها في النهوض باقتصادياتها، لذلك قامت بعقد اجتماعات عدة مع دول المنطقة هدفت من ورائها إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بينهم، بما

[1]–إيمان محمد إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، القاهرة، دار الأحمدي للنشر، 2006، ص214–215.

[2]–يزن عوض أحمد الوردات: علاقات روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص34.

يضمن لروسيا الاتحادية عودة السيطرة الاقتصادية على موارد المنطقة والتحكم بها. إذ تحاول روسيا إقامة شراكة نفطية مع جمهورية كازاخستان، كما تحاول توقيع بروتوكولات لتحديد النظم التجارية مع الدول المتشاطئة، وتكوين بنوك مشتركة فيما بينها، إلى جانب الرغبة الروسية في التحكم والسيطرة على ثروات المنطقة، وعدم ترك هذا المجال لشركات البترول الغربية والأمريكية لفرض قوتها وسيطرتها في هذه المنطقة[1].

2. المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى وبحر قزوين:

لم توفر الولايات المتحدة الأمريكية جهداً في اللحاق بركب روسيا الاتحادية في توقيع المعاهدات العسكرية متعددة المجالات مع دول آسيا الوسطى ومحيط بحر قزوين، ومن أهمها اتفاقية التعاون العسكري مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها العسكرية في "توزغان"، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لأذربيجان وكازاخستان تركمانستان؛ إذ بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لهذه الدول بين عامي 1998–2000 نحو 1.6 مليار دولار[2]. وتتمثل المصالح السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة بما يلي:[3]

1. منع انتشار الأسلحة النووية: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إزالة هذه الأسلحة من منطقة آسيا الوسطى، ولعل أبرز سبب في هذه المساعي، هو أن الإستراتيجية الأمريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية

[1]–حبيب الله أبو الحسن الشيرازي: الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد الثاني، ٢٠٠٠، ص44.

[2]-حسام سويلم: القوات العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 147، حزيران 2007، ص82–84.

[3]–عبد الله فلاح عودة العضايلة: التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991–2010، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص66–70.

والموارد الطبيعية في الوقت ذاته (وهو ما يلاحظ في تعاملها مع العراق وإيران)، ولهذا السبب لا تتعامل مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية بالاهتمام والقلق نفسه.

2. العمل على تقليص النفوذ الروسي في المنطقة.

3. العمل على تحجيم الدور والتأثير الإيراني والحد منه، ودعم الدور التركي في آسيا الوسطى وقزوين.

4. الحد من تعاظم القوة الصينية.

5. السعي إلى الهيمنة على آسيا.

من جهة أخرى، فقد أصبحت هذه المنطقة تمثل أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن موارد آسيا الوسطى الطاقوية، يمثل أهم عامل محدد للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة؛ إذ جذب بترول آسيا الوسطى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب عدّة منها[1]:

أ- يعد بترول هذه المنطقة من النوع الجيد.

ب- معظم إنتاج النفط من هذه الدول يكون للتصدير الخارجي وليس للاستهلاك المحلي، إذ إنها تحتاج لكميات كبيرة من النفط.

ت- أن دول المنطقة تفتقد إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا، للوصول مستقلة إلى الحقول النفطية البحرية منها، ما يعطي فرصة أكبر أمام الشركات الأمريكية.

ث- وجود النفط والغاز فيها باحتياطات كبيرة، في وقت أن صناع السياسة الخارجية الأمريكية حريصون على الحصول على النفط بأسعار مناسبة رخيصة.

ج- حرمان أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولوجيا النفط.

ح- استخدام النفط بوصفها ورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية الدول الكبرى.

[1]- المرجع السابق، ص93.

ونتيجة لذلك استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة ترسيخ الاحتكارات النفطية؛ إذ قامت أكبر الشركات الأمريكية مثل شركتي "إكسون موبيل" و"شيفرون" بتوقيع الاتفاقيات النفطية مع الشركات النفطية الآذرية وغيرها في المنطقة[1].

برأي الباحث إن منطقة آسيا الوسطى ومحيط بحر قزوين بما تمتلكه من الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة ذات الأهمية القصوى لكل الأطراف الدولية، فقد خضعت لعمليات الاستقطاب الدولي ومحاولات الاستمالة التي تمارسها القوى الكبرى على تلك الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة والثروات الكبيرة، وإن هذا التجاذب بين القوى الكبرى لتحقيق المصالح القومية والاقتصادية لها لابد وأن ينعكس على الوضع السياسي والاستقرار في المنطقة، فحيث توجد الطاقة تثار الفوضى وعدم الاستقرار.

ثانياً: الدور التركي:

تعد تركيا لاعباً مهماً في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى بشكل عام، وعلى الرغم من عدم مشاطأتها للبحر، إلا أن السياسة التركية في المنطقة تنطلق من نقطتين: الأولى تتمثل بالروابط التاريخية، والثانية تتمثل بالمصالح الاقتصادية.

- **السياسة التركية في منطقة بحر قزوين:**

كانت نهاية الثنائية القطبية لحظة فاصلة في تاريخ السياسة الخارجية التركية؛ إذ لم تعد تركيا بحاجة إلى القيام بدور المنطقة العازلة بين الشرق والغرب، وطمحت إلى أن تصبح جهة فاعلة سياسية رئيسية، وأن تفرض نفسها على الساحة الإقليمية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي. ولذلك، سعت تركيا إلى الاستفادة من الروابط العرقية والتاريخية التي تجمعها

[1]- صافيناز محمد أحمد: ثروات بحر قزوين تنافس دولي وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 159، حزيران 2005، ص181-182.

بدول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك في محاولة لجعل المنطقة ضمن دائرة نفوذها[1]. وفي البداية، تعين على حكومة أنقرة التعامل مع القضايا الأمنية في المنطقة، مثل الصراعات في "ناغورني كاراباخ" والشيشان، ولكن سياسة تركيا فيما يتعلق بهذه القضايا أوصلت تركيا في بعض الأحيان إلى حافة المواجهة مع روسيا التي كانت ومازالت تعتبر مناطق الاتحاد السوفييتي السابق منطقة نفوذ لها، فقد احتجت روسيا على دعم تركيا السياسي للشيشانيين ووجود متطوعين وتهريب للأسلحة من تركيا، وعملت على دعم حزب العمال الكردستاني ردًا على ذلك؛ إذ أعطت روسيا الإذن لـ PKK بفتح مكتب لهم في موسكو. ونتيجة لذلك، تراجع الدعم التركي للقضية الشيشانية خلال الحرب الثانية بشكل كبير مقارنة بالدعم في حرب الشيشان الأولى[2].

بالمقابل دعمت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، في منطقة آسيا الوسطى، وذلك خوفاً من أن تقع هذه المنطقة تحت نفوذ الدول المعادية للغرب كإيران أو أن تعود إلى روسيا، وذلك عبر الترويج لما اصطلح على تسميته "بالنموذج التركي" أو "الإسلام المعتدل"، المغلف بنموذج الديمقراطية والعلمانية والنظام الاقتصادي الرأسمالي)، والذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه على عدد من دول حوض قزوين[3]. ومع ذلك، ولأسباب عديدة، بما في ذلك افتقار تركيا إلى الموارد الكافية، وتحفظ هذه الجمهوريات التي تم تشكيلها حديثاً عن التخلي عن سيادتها في مقابل

[1]- Seyma Akkoyunlu: Turkey in the Caspian sea region, Master Thesis, Department of Political Science, University of Central Florida Orlando, Spring Term 2008, P48.
[2]- Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, op. cit, p22.
[3]- Ali Karaosmanoglu: Turkey's objectives in the Caspian region, in The security of the Caspian Sea Region, Edited By (Gennady Chufrin), Oxford University Press, New York, 2001, p 151-154.

نموذج خارجي "تركي"، فقد أعادت أنقرة النظر في طموحاتها وعادت إلى نهج أكثر واقعية، لتجنب المواجهة مع روسيا. وهذا التراجع في طموحات السياسة الخارجية التركية في المنطقة، أكده حدثان: الأول محدودية الدور التركي للمساعدة في حل النزاع في ناغورني كاراباخ. والثاني، الموقف التركي من الأزمة الجورجية في صيف 2008، والذي تمثل بمحاولتها لعب دور الوساطة في الصراع ولكنها أدركت بسرعة أنها غير فعالة[1].

ولكن نتيجة عدم اتباع دبلوماسية ديناميكية ومرنة، شهدت تركيا خللاً في علاقاتها مع روسيا وإيران، بإعطاء نفسها صورة الدولة التي تتدخل في شؤون المنطقة بوصفها ممثلة للقوى الدولية؛ إذ إنه وبعد سنوات من التحسن في العلاقات التركية الإيرانية بدأت هذه العلاقات تشهد حالة من التوتر على شكل غياب كامل للثقة، وذلك بعد أن تحولت الدبلوماسية التركية من الانفتاح والمبادرات الإيجابية تجاه دول المنطقة إلى الانخراط في مشكلاتها لصالح أهداف محددة أمريكياً تجاه منطقة بحر قزوين؛ إذ إن التوتر في العلاقة التركية – الإيرانية لا يعود إلى الملف النووي الإيراني وحده، بل لجملة من الأسباب تتعلق بالسياسة التركية نفسها، والتي وضعت تركيا في موقع المواجهة مع العديد من دول المنطقة ولاسيما إيران وروسيا، بما تحمل هذه المواجهة من اصطفاف خطر لن يكون المستفيد منه سوى الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي" بعد أن صنفت تركيا نفسها من جديد في إطار الاستراتيجية الأمريكية. وفي عودة سريعة للسياسة التركية خلال العامين (2010–2012)، يمكن التوقف عند أبرز مظاهر التحول أو الانقلاب في هذه السياسة، ولعل أهمها موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي على الأراضي التركية في

[1]- Bayram Balci: Strengths and Constraints of Turkish Policy in the South Caucasus, Insight Turkey, SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, Vol. 16, No. 2, 2014, P45.

عام 2010، حتى دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار استراتيجي خطير نظراً لأنه موجه بالدرجة الأولى ضد دول المنطقة ولاسيما إيران وروسيا[1].

من الصعب على تركيا أن تسعى إلى فرض "أجندتها" الخاصة على بحر قزوين على الرغم من الروابط التي تجمعها مع دول المنطقة، ذلك أن أي سياسة مستقلة تسعى إلى تحقيقها سوف تصطدم مباشرة بالصراع بين الدول الكبرى، لا سيما أن تركيا لا تملك الأدوات الكافية للتأثير فيه. من هنا يبدو أن المقاربة التركية تتخذ اتجاهين أساسيين، الأول يتمثل بالانسجام مع السياسة الغربية، ولا سيما الأمريكية. والثاني يتمثل بالتركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة عوضًا عن الدخول في الصراع الدائر بين هذه الدول. ولعل هذه المقاربة تبدو الأمثل لتركيا فيما أن تتيح لها تعزيز مصالحها الاقتصادية في المنطقة بشكل عام والابتعاد ما أمكن عن الصراعات القائمة، وهو ما تجلى في آذار عام 2014، حيث شعرت تركيا بالعجز في المنطقة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، واضطر الدبلوماسيون في تركيا إلى الحد من انتقادهم لهذا الفعل لتجنب المواجهة المباشرة مع شريك اقتصادي رئيسي هو روسيا[2].

- **المصالح الاقتصادية التركية في منطقة بحر قزوين:**

أما من الناحية الاقتصادية فإن بحر قزوين يشكل فرصة مهمة لتركيا؛ إذ إن الأهمية التي أولتها الحكومة التركية لمنطقة بحر قزوين تتأتى من أنّها أولاً منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وثانياً من أنّها منطقة غنية باحتياطي كبير من الطاقة. فمن جهة تبدو تركيا، في ظل نمو اقتصادها، في حاجة إلى مصادر الطاقة؛ إذ تفتقر إلى

[1]– خورشيد دلي: انهيار سياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الوحدة الإسلامية، تجمع العلماء المسلمين، بيروت، السنة الحادية عشر، العدد 130، تشرين الأول 2012، ص20–21.

[2]- Bayram Balci: Strengths and Constraints of Turkish Policy in the South Caucasus, op. cit, p45.

موارد الطاقة المحلية الكبيرة التي تحتاجها لصناعتها المتنامية، وتصنف تركيا الآن بوصفها واحدة من أكبر مستهلكي الطاقة، ويستمر هذا الاستهلاك في الزيادة باستمرار، وتعتمد تركيا حاليًا على موارد الغاز الطبيعي المستوردة بنسبة 98٪ من إجمالي استهلاكها، والتي يتم توريدها من قبل روسيا وإيران وأذربيجان وغيرها، وفي هذا الإطار يشكل بحر قزوين فرصة كبيرة أمام تركيا لتلبية هذه الاحتياجات[1].

إضافة إلى ذلك، تشكل تركيا جسراً استراتيجياً للطاقة بين المناطق الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في حوض بحر قزوين والأسواق الاستهلاكية في الغرب، وهذه الميزة تجعل من تركيا مهمة بشكل متزايد لأسواق النفط العالمية[2]. وفي هذه النقطة بالذات– أي تأمين الطاقة– تريد تركيا أن تتحول إلى ممر أساسي لمصادر الطاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، والمتجهة إلى أوروبا عبر سلسلة من خطوط الأنابيب قد تجعلها لاعباً أساسياً في هذا المجال، وعلى أثر ذلك تشكلت دبلوماسية جديدة يمكن تسميتها بـ(دبلوماسية الطاقة وأنابيب النفط)[3]، وبدأت تركيا سلسلة من التحركات تهدف إلى تدعيم التعاون مع دول القوقاز وآسيا الوسطى وبحر قزوين، وذلك بالاستناد إلى الصلات الثقافية واللغوية التي تربطها مع هذه الدول، الأمر الذي جعلها تبدو وكأنها في تنافس مع روسيا. فقد كانت أولوية تركيا في مجال الطاقة، تتمثل في مشاركتها في تحقيق "مشروع القرن"، وبناء خط أنابيب "باكو–تبليسي–جيهان" بعد مفاوضات طويلة ومكثفة ومناورات سياسية؛ إذ أنشأت تركيا وبالتعاون والتنسيق مع جورجيا وأذربيجان، هذا الخط الذي ينقل بترول أذربيجان عبر

[1]- Yusif Huseynov: Geopolitics of the Republic of Turkey's Energy Policy, International Journal of Energy Economics and Policy, Cag University, Adana, 2017, p337.

[2]- Seyma Akkoyunlu: Turkey in the Caspian sea region, Op. cit, p58.

[3]– حبيب الله أبو الحسن الشيرازي: الصراع الأمريكي–الروسي في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص37.

جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط، وفعلاً أنشئ هذا المشروع عام 1998، وافتُتح رسمياً في عام 2006[1].

كان الهدف الاقتصادي الرئيسي لهذا المشروع، المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، خلق ثروة اقتصادية للدول الثلاث، أذربيجان وتركيا وجورجيا، التي يمر عبرها، كما أنه شكل أول خط أنابيب مباشر لنقل النفط الخام من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط دون المرور في الأراضي الروسية أو المرور عبر المضائق التركية[2]. وبذلك حول هذا الخط تركيا إلى بلد رئيسي لعبور الهيدروكربونات من بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية.

وبالنتيجة فإن تركيا انتهجت سياسة الدولة الجسر وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها تبدو وكأنها في حالة تنافس مع روسيا، التي تعرضت للابتزاز من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بوسائل وأساليب تركية. الأمر الذي دفع روسيا إلى اعتماد" مبدأ الجوار" وتحسين علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى وانسجامًا مع هذه السياسة فقد أعلنت روسيا أنها تعد مناطق الاتحاد السوفييتي السابق، مناطق نفوذ بالنسبة إليها، وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم هي بملئه. وفي هذا الإطار، فإنه وبالرغم من النجاح الذي حققه خط أنابيب "باكو– تبليسي–جيهان" إلا أنه لم يتمكن، حتى الآن، من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنابيب منطقة بحر قزوين[3]. ولكن توسيع هذا الخط لكي يربط كامل مناطق آسيا الوسطى ولا سيما حقول نفط كازاخستان، بواسطة خط أنابيب "باكو وتبيليسي

[1]– محمد أكشي: في آسيا الوسطى والقوقاز. تأمين لجسور الطاقة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2009، ص25.

[2]- Seyma Akkoyunlu: Turkey in the Caspian sea region, Op. cit, p58.

[3]- Suat Kiniklioglu**:** Turkey and Russia.. Partnership by Exclusion, Turkish policy Quarterly, vol.8, no.2, 2006, p34.

وإرزوروم" لنقل الغاز الطبيعي، والعمل على التوسع في هذا الخط بالذات بواسطة ممر الغاز الجنوبي(SGC)، الذي يتمثل ببناء خطي أنابيب جديدين، الأول: خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي "TAP"، والثاني خط أنابيب عبر الأناضول "TANAP"، ستحول تركيا إلى مركز للطاقة وممثل رئيسي للتبادل بين أوروبا وحوض قزوين، وسيزودها بكميات إضافية من الغاز، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، سيؤدي إلى تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي؛ إذ إن هذه الأنابيب ستنقل الغاز من بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية مروراً بجورجيا وتركيا وألبانيا واليونان وإيطاليا[1]. من جهة ثالثة، فإن هذه الأنابيب ستحفز الدول الأخرى الغنية بالغاز، مثل إيران والعراق وتركمانستان وكازاخستان، للانضمام إلى مشروع SGC ونقل احتياطياتها من الغاز إلى سوق الطاقة الأوروبي، ما سيعزز المنافسة في سوق الطاقة ويزيد الضغط على موردين آخرين، وخاصة روسيا، لخفض أسعار الغاز، والحد من نفوذها في سوق الطاقة الأوروبي.[2]

في الواقع، إن روسيا تتوجس من أداور تركيا في السياسة الدولية والصراعات الجارية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقفقاس، منذ أيام الحرب الباردة، وانضمام تركيا مبكرًا إلى حلف شمال الأطلسي عام_1952، فهذه الجغرافية الشاسعة والمفعمة بالمصالح والصراعات والنفط والغاز وخطوط إمداد الطاقة ومن ثمّ تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي، هي جغرافية احتكاك وتماس بين روسيا وسياسات الغرب التي وضعت تركيا نفسها في هذه السياسات بحثًا عن دور إقليمي منشود، وهو ما يزيد من التوتر في العلاقات التركية الروسية على الرغم من حجم المصالح الهائلة بين الجانبين؛ إذ تحتل روسيا المرتبة الأولى في سلم

[1] - Bayram Balci: Strengths and Constraints of Turkish Policy in the South Caucasus, op. cit, p45- 46.

[2] - Yusif Huseynov: Geopolitics of the Republic of Turkey's Energy Policy, op. cit, p341.

التبادل التجاري التركي مع دول العالم. وعليه، فإن الانقلاب التركي على سياسة "تصفير المشكلات"، والتورط في الأزمة السورية، والتوتر مع العراق وإيران، كل ذلك رسخ من سياسة الحذر الروسية إزاء دور تركيا الوظيفي في المنظومة الغربية. الأمر الذي نتج عنه تقارب إيراني–روسي، بالرغم من عدم تطابق مصالح الدولتين في جميع الملفات.

الخاتمة:

تحظى منطقة بحر قزوين باهتمام خاص من جانب الخبراء والمحللين في مجال العلاقات الدولية، وهو مؤشر إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية التي تتمتع بها هذه المنطقة على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبحت منطقة بحر قزوين تُشكّل منطقة فراغ جيوستراتيجي، وتمثل تحدياً مهماً في ضوء موقعها الجغرافي المهم الذي يقع ضمن دائرة التأثير الجيوبولتيكي لثلاث قوى رئيسة في المنطقة، وهي روسيا وتركيا وإيران. كما تتمتّع هذه المنطقة بأهميّة اقتصادية لا تقل عن أهميتها الجيوبولتيكية، ترتبط من جهة بالاحتياطات النفطية والغازية التي توجد فيها، وما يرتبط بذلك من خطوط الأنابيب التي ستنقل النفط والغاز إلى الأسواق المستهلكة، والتي تضيف على الأهمية الاقتصادية للمنطقة أهمية سياسية وأمنية. ولذلك، فقد شكلت منطقة بحر قزوين في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي المحور الأساسي للتنافس بين مجموعة من القوى الإقليمية والدولية، ومنها روسيا، الساعية إلى تطوير سياسات إقليمية ودولية تحقق مصالحها وأهدافها.

توصل الباحث في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت بالآتي:

1- سعت روسيا بشكل أساسي بعد وصول الرئيس "بوتين" إلى السلطة عام 2000 إلى تحقيق أهدافها ومصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة بحر قزوين، واتبعت سياسة حازمة وأكثر واقعية تجاه هذه المنطقة. فمن جهة إن هذه المنطقة هي منطقة حيوية

للأمن الروسي، ومن جهة أخرى تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في هذه المنطقة، والسيطرة على أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق المستهلكة، والعمل على خلق المناخات المناسبة للتوسع اقتصادياً فيها، وبما يسهم في إبقاء هذه المنطقة خارج دائرة النفوذ الغربي.

2- شكل الخلاف حول الوضع القانوني لبحر قزوين إحدى العقبات الرئيسة أمام المساعي الروسية لاستثمار الموارد الطاقوية المتواجدة في هذه المنطقة، لا سيما أن هذا الخلاف مثل بوابة لتنافس القوى الإقليمية، ومنها تركيا، والدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، في محاولة منها لاستمالة الدول الثلاث المتشاطئة الجديدة "أذربيجان، وتركمانستان، وكازاخستان."

3- سعت السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها تقليص النفوذ الروسي في المنطقة، ودعم الدور التركي في آسيا الوسطى وقزوين، وهو ما أدى إلى حالة من التنافس الدولي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على هذه المنطقة.

4- تعد تركيا لاعباً مهماً في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عامة، وعلى الرغم من عدم مشاطأتها للبحر، إلا أنها تسعى إلى أن تتحول إلى ممر أساسي لمصادر الطاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، والمتجهة إلى أوروبا عبر سلسلة من خطوط الأنابيب، الأمر الذي يجعلها تبدو وكأنها في تنافس مع روسيا، وهو ما رسخ من سياسة الحذر الروسية إزاء دور تركيا الوظيفي في المنظومة الغربية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. إيمان محمد إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، دار الأحمدي للنشر، 2006.
2. دياري صالح مجيد: التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2010.
3. سليم حداد: منطقة بحر قزوين وأهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2003.
4. فاضل الجلبي: نفط الخليج ونفط بحر قزوين، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2001.
5. محمد أكشي: في آسيا الوسطى والقوقاز... تأمين لجسور الطاقة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2009.

- **الدوريات:**

1- أحمد ملي: التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، العدد 89، تموز 2014.
2- بحر قزوين، الأمن والنفط والسياسة (ملف خاص)، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 25، آب 2002.
3- حارث قحطان ومثنى مرعي: أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية-الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، العدد 19، 2014.

4- حبيب الله أبو الحسن الشيرازي: الصراع الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد الثاني، ٢٠٠٠.
5- حسام سويلم: القوات العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 147، حزيران 2007.
6- خالد عبد العظيم: الصراع على النفوذ في أوراسيا، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 161، حزيران 2005.
7- خورشيد دلي: انهيار سياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الوحدة الإسلامية، تجمع العلماء المسلمين، بيروت، السنة الحادية عشر، العدد 130، تشرين الأول 2012.
8- شيماء عامر: التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين "السياسات الروسية والإيرانية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 1، العدد 4، أيلول 2017.
9- صافيناز محمد أحمد: ثروات بحر قزوين تنافس دولي وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد159، حزيران 2005.
10- عبد الناصر سرور: الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 11، العدد1، 2009.
11- نوفل لعمارة: إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، العدد 6، حزيران 2017.

- **الرسائل العلمية:**

1. أحمد محمد طاهر حسن: أثر الطبيعة القانونية لبحر قزوين على استغلال ثرواته في إطار منظمة دول بحر قزوين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
2. بشار نرش: سياسات القوى الدولية والإقليمية في حوض بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2014.
3. عبد الله فلاح عودة العضايلة: التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991–2010، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
4. يزن عوض أحمد الوردات: علاقات روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Ali Karaosmanoglu: Turkey's objectives in the Caspian region, in The security of the Caspian Sea Region, Edited By (Gennady Chufrin), Oxford University Press, New York, 2001.
2. Bayram Balci: Strengths and Constraints of Turkish Policy in the South Caucasus, Insight Turkey, SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, Vol. 16, No. 2, 2014.
3. Gregory Hall & Tiara Grant, Russia- China, and the Energy-Security Politics of the Caspian Sea Region after the Cold War, Mediterranean Quarterly, Vol 20, No 2, 2009.
4. Mehmet BARDAK ÇI: Russian Interests in the Caspian Region and Turkey, Dokuz Eylül ـniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Cilt 5, Sayi:2, 2003.

5. Rustam Mamedov: International Legal Status of the Caspian Sea: Issues of Theory and Practice, The Turkish Yearbook of International Relations, vol. XXXII, Ankara, 2002.
6. Seyma Akkoyunlu: Turkey in the Caspian sea region, Master Thesis, Department of Political Science, University of Central Florida Orlando, Spring Term 2008.
7. Suat Kiniklioglu: Turkey and Russia.. Partnership by Exclusion, Turkish policy Quarterly, vol.8, no.2, 2006.
8. Yusif Huseynov: Geopolitics of the Republic of Turkey's Energy Policy, International Journal of Energy Economics and Policy, Cag University, Adana, 2017.

تاريخ ورود البحث: 2018/12/17
تاريخ الموافقة على نشر البحث: 2019/01/23